

رفض واسع للمناقصات وبلديات لن تلتزم بها؛ فضيحة ومهزلة والمطلوب وقف مسارب الفساد في هذا

أجمعت ردود الفعل على مناقصات تزليم النفايات الصلبة على رفض العروض التي وصفها بـ«الفضيحة والمهزلة»، نظرا إلى الأسعار العالية التي سنتهاالماشركات الفائزة.

حزب الله

وفي هذا السياق، رأى حزب الله في بيان أن «أزمة النفايات هي وجه من وجوه الفساد المستشري والمترامك خلال العقبين الأخيرين، وما كانت لتصل إلى مستوى المازق لو تم النزاه خطة إستراتيجية طرحت معالمها عام 1997، وتم تأكيدها عام 2010، ولم تحرك الإشارات المعنية أي ساكن من أجل تنفيذها، خدمة لأطماع شخصية وسياسية على حساب مصالح المواطنين.»

واعتبر أن «أزمة النفايات تشير بوضوح إلى المسؤولين عنها، ففواصلها غير خافية على أحد، وعندما يصل الأمر إلى حد الانفجار الشعبي بالمطالبة بحلها في كل مكان من لبنان، فهذا دليل على حجم الكارثة البيئية والاجتماعية والأخلاقية الناتجة من سوء خطوات المعالجة الجادة والبنائة خلال الحكومات المتعاقبة.»

وإذا كنا في حزب الله نتمنى لو تبدأ معالجة هذا الملف الحساس بطريقة إيجابية، إلا أننا، وبلا لاسف، صدمنا بالأرقام المالية الفضيحة في العروض المقدمة، ونحن ندعو إلى إيقاف مهزلة التعاقدات السلبية لأزمة النفايات لمصلحة الحلول الموقبله والتي تعالج المرحلة الانتقالية، ثم الخطة الاستراتيجية طويلة الأمد، كما ندعو إلى إيقاف مسارب الفساد، في هذا الملف الخطير على صحة ومستقبل الأبناء ومجتمعنا. وأكد الحزب أن «بحق النظم السلمي والاعتراض البناء مشروع، وإن الحلول المنصفة ستهدي النفوس وترسم خطوات العمل لمصلحة الناس في هذا الملف المهم.»

جنبالط

ووصف رئيس اللقلاء الديمقراطي النائب وليد جنبلاط المناقصات بأنها «بمخائبة فضيحة كبرى والأسعار التي قدمت فيها هي أسعار خيالية». لذلك لا بد من إعادة المناقصات وفق قواعد جديدة مراعاة للخزينة وتلافيا لتكرار التجارب السابقة فيما يخص الأسعار المرتفعة، مجددا التأكيد أنه غير معنى «باي شراكة في هذه المناقصة لا من قريب ولا من بعيد، وإن زج إسمي مرارا وتكرارا فيها إنما يهدف للتشويش أمام الرأي العام لا أكثر ولا أقل».

أرسالن

واعتبر رئيس الحزب الديمقراطي اللباني النائب طلال أرسالن في بيان أن ما حصل في جلسة مجلس الوزراء أمس هو «تحصيل حاصل ونتيجة حتمية لغياب التقاهم على كل المستويات، وإسقاط المناقصات هو أقل الإيمان المتبقي لدينا، إذ إن هذه الأسعار التي تجاوزت بأشواط أسعار «سوكلين» هي مؤامرة جديدة على الخزينة اللبنانية وعلى الشعب اللبناني، ما يعني أن هناك ضرورة قصوى لإعادة النظر فيها كليا، مع مراعاة مبدأ أن كل سعر يتجاوز سعر «سوكلين» هو غير مقبول سلفا، وما عدا ذلك هو وقاحة لا تضاهيها وقاحة.»

وعلق رئيس حزب «القوات اللبنانية» سمير جعجع عبر «تويتر»، على قرار مجلس الوزراء إلغاء المناقصات وإعادة ملف النفايات إلى اللجنة الوزارية المكلفة دراسته، فأرى أن «الطريقة التي تمت بها المناقصات والطريقة التي ألغيت بها اليوم وما جرى في مجلس الوزراء، تتم عن عدم كفاءة وانعدام مسؤولية وتخطيط كبير.»

الجميل

وأشار رئيس حزب الكتائب النائب سامي الجميل إلى أنه «من المجحف أن نضع مسؤولية أزمة النفايات على ظهر الشركات، إنما يجب وضعها على الحكومة، وعليها أن تصلح الخطأ الذي ارتكبه في دفتر الشروط وتقوم بتصحيحه، وبعدها تطلب من الشركات تقديم أسعار على أساس دفتر شروط جديد، وعندها نقمّم ما إذا كانت هذه الشركات تطرح أسعارا عالية أم مناسبة.» وقال: «ما رأيانه اليوم (أمس) هو مخطط لإجبار الشركات على رفع أسعارها لتبرير شركة سوكلين الاسعار المرتفعة التي كانت عليها»، لافتاً إلى أنه «حان الوقت للاستماع إلى الجمعيات البيئية ولآقارها، فلندعها إلى طاولة مجلس الوزراء» مشددا على ضرورة «اعتماد الامركزية، وتحريم اموال البلديات لحل أزمة النفايات.»

تجمّع العلماء

ورفض المجلس المركزي في «تجمع العلماء المسلمين» في بيان إثر اجتماعه الاسبوعي برئاسة رئيس الهيئة الادارية الشيخ حسان عبدالله، «ما توصلت إليه لجنة المناقصات من أسعار خيالية لزالة النفايات»، داعيا إلى «مناقصة شفافه تراعي الأسعار العالمية المعتمدة في هذا المجال»، كما رفض «قبول المناقصات من أشخاص يمتون بصلة إلى المواقع السياسية في البلد.» وأشار التجمع إلى أن «لبنان يمر بأحد مراحله التاريخية بحيث بات خطر الدخول في المجهول من الناحية الأمنية والاقتصادية محققا، ما يفرض على المعنيين بالشأن العام اتخاذ مواقف محددة وصریحة.» وأكد أنه «في الوقت الذي يجب أن

إزالة الجدار العازل لسراي بطلب من سلام جريحان في تدافع تظاهرة «بدنا نحاسب» بعد رشق قوى الأمن بالمولوتوف والحجارة



من الاعتصام

فيما أزيل الجدار العازل من أمام السراي الحكومية بطلب من رئيس الحكومة تمام سلام، لم تخل تظاهرة «بدنا نحاسب» في ساحة رياض الصلح مساء أمس من صدامات بين القوى الأمنية وبعض المتظاهرين بعد رمي هؤلاء قنابل مولوتوف وحجارة على عناصر قوى الأمن الداخلي خلف الشريط الفاصل، ما أدى إلى حصول تدافع بين الجانبين أدى إلى وقوع جريحين من المتظاهرين.

وكان المنظمون إعادة التظاهرة إلى سلميتها هاتين «سلمية سلمية»، وقاموا بطرد الذين لا يلتزمون بسلمية التظاهرة وعاد الهدوء إلى المنطقة. وأعلنت اللجنة المنظمة أنها غير مسؤولة عن أي أحد من المشاركين بعد الساعة التاسعة مساء في وسط بيروت.

وكان المتظاهرون بدأوا بالتوافد إلى وسط بيروت عند الساعة السادسة عصرا، بدعوة من «اتحاد الشباب الديمقراطي» وحركة الشعب، رافعين الاعلام اللبنانية ولافتات تعبر عن غضبهم واستيائهم من أداء الحكومة تجاه العديد من الملفات، مرددين هتافات تطالب بـ«إسقاط النظام والثورة على الفساد.»

وصدر بيان عن المتظاهرين أعلنوا فيه ان «الفساد هو اصل كل المشاكل والأزمات. الفساد نهبوا الدولة ونهبوا الوطن ونهبوا الشعب. بالفساد جوعونا وجوعوا اطفالنا. صبرنا على الضيم، صبرنا طويلا على الجوع والظلم والحرام، واليوم بدأنا نحاسب. بدأنا نحاسب الضوضاء والتهابين، بدأنا نحاسب كل واحد من هذه الطليقة السياسية الميوءة. بدأنا نحاسب، لكي نسترد من خزائهم وقصورهم، تعبنا وعرقنا وحقنا في الحياة. بدأنا نحاسب، فنحن أصحاب الوطن وأصحاب الحق، فكم نصحناهم. ونصحناهم بتوسيع السجون، فرومية لا تتسع لك هذا العصاة.»



ازالة الجدار

وفي بعلبك، نفذت مجموعة «بدنا نحاسب» اعتصاما أمام سراي بعلبك الحكومية، ورفع المشاركون خلاله لافتات تطالب بالمحاسبة في مواضيع وملفات الاقتصاد، ضمان الشيوخة، الأمن، أخطاء دائرة النفوس، المياه، الكهرباء، المديونية، التأمين، السرقة، هدر المال العام، النفايات، المحسوبة، التهميش، الفوضى، الفتان الأمني، الفساد والغلاء.»

وألقي أحد العرب كلمة باسم المجموعة قال فيها: «نجتمع اليوم ضمن سياق الانتفاضة الشعبية الوطنية، وعلى وقع القمع الدموي الذي حصل في بيروت، كي نطلب باسمكم وباسم مجموعة «بدنا نحاسب»، من الجهات العدائية المختصة أن تتحمل مسؤولياتها الطبيعية بمحاسبة من أعلى الأوامر بإطلاق النار على المتصممين واستعمال العنف بحقهم، وإطلاق سراح جميع المعتقلين والتعهد بعدم ملاحقتهم لاحقا.»

وطالب بإزالة الملفات المتعلقة بالفساد والرشاوى التي تكلم عنها رئيس الحكومة تمام سلام إلى النيابة العامة المالية والقيام بالتحقيقات والمحاسبة الصرورية.» وسجنوا واياكم على درب النضال حتى تحقيق هذه المطالب وحتى تأمين حقوق المواطنين وقطع يد الفساد.»

وتكسیر كامراتهم ودخول عدد منهم الى المستشفى، وبخاصة ما تعرض له الزملاء مروان طحلح من جريدة «الأخبار»، محمد حنون من «سكاى نيوز - عربية»، سمير بيتومني من «آل بي سي»، حسن شعبان من جريدة «الدالي ستار»، محمد دقة وسهيل موسى من قناة «المستقبل»، سعد الدين الرفاعي من تلفزيون «الجدید» وغيرهم من الزملاء، هذه الاعتداءات موقفة بالصوت والصورة.» واستنكرت النقابة ما حدث، مناشدة وزير الداخلية نهاد المشنوق وكل المعنيين «فتح تحقيق عاجل لتبجيان الحقائق ومعاقبية المسؤولين عن التعدي الذي حصل، خصوصا أنها ليست المرة الأولى التي يتم فيها الاعتداء على الاعلاميين»، وقالت: «المصورون والصحافيون والاعلاميون ليسوا مكرس عصا ومهنتهم تقتضي نقل الحقيقة، وتتطلب وقوفهم في الصفوف الامامية لنقل صورة ما يحصل أحداث.» ودعت «القيمين على المؤسسات الاعلامية باتخاذ الموقف الضروري لتلافي تكرار ما حصل ويحصل.»

... وحاصبيا

كذلك، نظم عدد من الشبان والشابات من حاصبيا اعتصاما سلميا في ساحة السراي الشهائية، تضامنا مع حملة «طلعت ريحتكم» في حضور حشد من أبناء البلدة رافعين الشعارات المطالبة بالحقوق والاعلام اللبنانية. وألقى الناشط الاجتماعي وسيم سابق باسم المعتصمين البيان التالي: «جننا اليوم لنقول نعم للبنان الواحد الموحد. نعم للبنان السلام والطمانية والاستقرار. نعم للبنان الخالي من المكبات العشوائية والمطامر. نعم للبنان النظيف لبنان فرز النفايات من المصدر والتي بدأنا بها في حاصبيا منذ فترة. جننا لنقول قفانا هدرا لموازنة الدولة واليوم لموازنة البلديات.»

نقابة المصورين

وأوضحت نقابة المصورين الصحافيين في بيان من جهتها، أنه «بعد أن هدأت الأحداث وكى لا يضيع صوتنا في ظل ما حصل خلال الأيام المنصرمة من تحركات واعتصامات وتظاهرات، وأمام هول ما حصل بحق الصحافيين من مصورين وإعلاميين من تعد بالضرب والإهانات

«القومي»: قرار الحكومة جيد وليستتبع بإيجاد الحلول الجذرية والنهائية للنفايات

نوّه الحزب السوري القومي الاجتماعي بقرار مجلس الوزراء عدم الموافقة على مناقصات إزالة النفايات، وتكليف اللجنة الوزارية إعادة درس الملف، وشدد الحزب على ضرورة أن يستتبع هذا القرار بخطوات جادة ومسؤولة، تنتج حولا جذرية لمشكلة النفايات.

وأصدرت عمدة شؤون البيئة في الحزب السوري القومي الاجتماعي، بيانا جاء فيه: إن قرار مجلس الوزراء بعدم الموافقة على مناقصات النفايات، قرار جيد، ويجب أن يستكمل بالبحث عن حلول جذرية لأزمة النفايات، لأن هذه الأزمة، ليست ناتجة من عدم إيجاد شركات تتولى رفع النفايات، بل المشكلة الأساسية تتمثل في عدم إيجاد أماكن معالجة النفايات من مطامر ومشاريع فرز، وفق شروط بيئية وصحية لا تشكل ضرا على حياة الناس والبيئة والثروات الطبيعية.

وشدد البيان على ضرورة إيجاد كاس الصفقات والمحااصصت عن هذا الملف الحساس، واتخاذ الخطوات الأساسية المطلوبة وليس مفاقمة المشكلات.

وجدد دعوة الحكومة إلى سماع صوت الناس الذين ضايقوا ذرعا من التباطؤ في حل أزمة النفايات التي يئنز استمرارها بمخاطر كبيرة على صحة الناس وحياتهم، وشدد على ضرورة أن تكون جلسات الحكومة مفتوحة حتى الوصول إلى حلول نهائية وجذرية.

الشركات الفائزة تدافع عن عروضها؛ أردنا التغيير لكن «سوكلين» عائدة

وسط حملة الإنتقادات الحادة التي وجهت إلى عروض مناقصات النفايات دافع عدد من الشركات الفائزة عن عروضهم. ولهذه الغاية عقد الرئيس التنفيذي لمجموعة «اندكو» الصناعية التي رست عليها المناقصة في المتن وكسروان وجبيل، نعمة أفرام مؤتمرا صحافيا شارك فيه «شريك المجموعة في المناقصة ممثل شركة «بوتيك» زايد بونس.

وقال أفرام: «ما جعلنا نتحرك هو خبرتنا الواسعة في حقل توليد الطاقة من النفايات»، مشيرا إلى أن «الشركة بدأت العمل على مشروع كيفية تحويل النفايات إلى طاقة منذ عام 2009 خصوصا مع قلّة المكبات وكثرة انقطاع الكهرباء.»

ولفت إلى أن سعر الـ 123 دولاراً لطن النفايات والموفق بتدفق الشروط يشمل الجمع والمطر والمعالجة، «بعدا مناقصة المناقصات آتساءل لماذا وماذا يعني ذلك وهل تعود اليوم إلى «سوكلين» وإلى أسعار «سوكلين»؟» وأشار إلى أن الشركات تقدمت إلى مناقصة النفايات لأنها تريد التغيير الفعلي والحقيقي، مضيفاً: «لا نريد عقد الصفقات وما أردناه كشف كيف تدار مناقصات من هذا النوع بشفافية تامة.»

أما بونس فقال: «سمعنا منذ الأمس بالكذب والأرقام الكاذبة، وسمعنا مقاربات بين أسعار شركة «اندكو» و«بوتيك» وأرقام شركة «سوكلين»، وأنه يجب شكر المعهد السابق على حسن ادارته لأزمة النفايات وأنه يجب الاعتذار منه على كل ما يقال. إن المناقصة التي حصلت تضمنت جمع ومعالجة وكس النفايات، والسعر الذي وضعت و«اندكو» و«بوتيك» العمليتي المعالجة والجمع الـ 123.5 دولار للطن، بينما الشركة التي تقوم بهذه الخدمة اليوم يتراوح سعرها بين 150 و160 دولاراً وهذا أمر لا يعرفه أحد. لكن الأكيد إن المناقصة التي فحقت توفر أقله 20 إلى 25 في المئة على السعر الذي يكلف الشعب اللبناني اليوم.»

وأشار إلى أنها «المرة الثامنة منذ العام 2001 التي يتم فيها إجراء مناقصة، ومن ثم يتم إلغاؤها، لكن بفارق هذه المرة أنها وصلت إلى مجلس الوزراء على عكس العرات السابقة، لكن هذه المرة «اندكو» و«بوتيك» و«خريتلتا» اللعبة لأنها لا تتدخلان في تركيبات، وهم أصلا وضعوا دفتر شروط كي لا يقدم أحد على المناقصة لكننا قدمنها، وسأل «الآن ماذا؟ «سوكلين»؟ تراكم بعد عشر سنوات.»

وأكدت شركة «باتكو» المشتركة في مناقصات

ووقع المعصومون بإفادات طالبت بحماية بيئة عكار وعدم الإساءة إليها. والقوا كلمات تندوا فيها بالسياسة الحكومية في إدارة هذا الملف، مؤكدين ووقوفهم في وجه أي قرار يقضي بإرسال النفايات إلى عكار. ودعت الكلمات أهالي عكار إلى التضامن لمواجهة هذا التحدي.

وردوا على بيان كتلة نواب المنطقة سائلين «كيف تغير موقف النواب بعد زيارة وزير الداخلية أمس ويقولون: «كفى استغناء للشعب.»

ودعت الحملة إلى اعتصام آخر عند الساعة السادسة عصراً في ساحة حلبا.

وأكد «المجلس المدني لإثناء عكار»، في ختام المؤتمر الذي أقامه بعنوان «واقع وحلول النفايات في عكار»، عدم استقبالي أي نفايات من خارج عكار، وعدم مقايضة موضوع الإنماء بملف النفايات، والإصرار على المطالبة بوضع عكار على خريطة الإنماء المتوازن.

ودعا إلى إقامة ورش عمل بالتعاون مع بلديات

والتي تعالج المرحلة الانتقالية، ثم الخطة الاستراتيجية طويلة الأمد، كما ندعو إلى إيقاف مسارب الفساد، في هذا الملف الخطير على صحة ومستقبل الأبناء ومجتمعنا. وأكد الحزب أن «بحق النظم السلمي والاعتراض البناء مشروع، وإن الحلول المنصفة ستهدي النفوس وترسم خطوات العمل لمصلحة الناس في هذا الملف المهم.»

طمر القمامة في عكار: النواب يسوّقون والأهالي يرفضون

عكار تدافع بتوعية المجتمع حول مخاطر طمر النفايات صحيا وبيئيا وكيفية معالجتها وإعادة تدويرها وطرق فرزها. والعمل على إيجاد الحلول البديلة لمشكلة طمر نفايات عكار بالمكبات العشوائية المنتشرة في مناطق عدة بعكار.

حراس طرابلس

من جهة أخرى، أعلنت حملة «حراس المدينة»، في بيان أنه «يهيها من توضيح للرأي العام أنها ليست في صد القيام بأي عمل من أعمال الأمن الذاتي كما يشاع بين الحين والآخر، وعليها ينحصر في الإطار البيئي الاجتماعي، وهي على تواصل وتنسيق دائم مع الأجهزة الأمنية كافة في طرابلس ومع البلدية.»

وقالت الحملة إن «تمويلها المتواضع حتى الآن هو تمويل ذاتي ومن بعض الغيورين من أبناء المدينة، وإنها لا تتلقى أي دعم مالي من أي جهة سياسية مع شركتنا لمن عرض ذلك.»

استمرار التحقيقات في أحداث الوسط؛ الإصابات بـ«المطاطي» والإفراج عن عدد كبير من الموقوفين



اجتماع نواب بيروت

تواصل النيابة العامة العسكرية تحقيقاتها بإشراف النائب العام التمييزي القاضي سمير حمود، في الأحداث التي حصلت ليل السبت -الأحد في وسط بيروت، وقد تم الإفراج عن عدد كبير من الموقوفين بعدما تبين أنهم غير متورطين في أعمال شغب أو الاعتداء على العناصر الأمنية، في حين لا يزال عدد قليل منهم قيد التحقيق وتتواصل التحقيقات معهم.

وتم الاستماع أيضاً إلى إفادات عدد كبير من العناصر الأمنية وسيسمار الى اتخاذ الإجراءات على ضوء التحقيقات.

أما الجهات المختصة بالتحقيق فتواصل ترقيق مضمون الشرطة المسجلة للتحقق من هوية المتورطين ليبنى على اليتم مقتضاه.

وقد تم تكليف طبيب شرعي للكشف على المصابين وتحديد مدى الإصابة، وتبين أن الإصابات هي نتيجة عبارات مطاطية.

وبالنسبة إلى المصاب محمد قصير، فقد تمت معايته من قبل الطبيب الشرعي وتم تكليف طبيب شرعي آخر لمعاينته مجددا ووضع تقرير على ضوء ملفه الطبي في المستشفى وتحديد الجسم الذي أصابه في رأسه. وتم الاستماع إلى شاهد كان يقربه حين حصول الحادث، وسيسمار إلى الاستماع إلى الشاهد مجددا للإطلاع على مفصل أيضاً، لحظة حصول الإصابة وتحديد الجهة التي انطلق منها الجسم الذي أصابه.

أما بالنسبة إلى إصابات العناصر الأمنية، فقد تمت معابنتهم من قبل الأطباء المختصين وقد فاق عددهم الـ 65 إصابة، وتبين أنهم تعرضوا لكسور ورضوض في أنحاء مختلفة من أجسادهم.

في غضون ذلك، لفتت كتلة «المستقبل» إلى ان «مشكلة النفايات قد تفاقمت في شكل غير مقبول»، معتبرة أن «حرية التعبير حق لكل اللبنانيين على أن يعارض تحت سقف الدستور بما لا يمس حرية الآخرين.»

وبعد اجتماعها الاسبوعي أكدت الكتلة في بيان أن «استغلال التظاهرات السلمية واستعمالها مضمة من قبل بعض الأحزاب لاستدعاء على كرامات وممتلكات الناس هو أمر مستنكر ومرفوض ولا يمكن القبول به تحت أي مسوغ ومبرر كان.»

وشددت على «ما أكدت عليه وزارة الداخلية لجهة تذكير المواطنين ولفت انتباه من يريد التظاهر إلى ضرورة احترام القانون وأخذ تصريح من الوزارة.»

وأعلنت عن دعمها للحكومة «في ضوء التهديدات وفي ظل الشغور الرئاسي.»

قلق بريطاني

إلى ذلك، أعلنت السفارة البريطانية في بيروت في بيان أن وزير شؤون الشرق الأوسط البريطاني توبياياس إلود أعرب عن «قلقهم العميق لمظاهر العنف والدمار التي وقعت أثناء تظاهرات جرت في لبنان، والتي أدت إلى إصابة عشرات بجروح»، داعيا إلى «إجراء تحقيق شامل ومحاسبة المسؤولين.»

وأكد أن «المملكة المتحدة تساند جهود رئيس الوزراء تمام سلام الرامية إلى تحقيق الإجماع السياسي كي يتمكن مجلس الوزراء من أداء المهامات بفعلية.» ومن حق المواطنين اللبنانيين والتظاهر والتنازل لمصلحة لبنان وشعبه، ودعا إلى «لجوء القوى الأمنية إلى تركيب جدار إسمتي في ساحة رياض الصلح للفصل بين السرايا والمتظاهرين.»

وأستفت «جبهة العمل الإسلامي» في بيان بعد